سلسلة ترجمات الزيتونة (92)

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أيلول/ سبتمبر
2023

ترجمة مختصرة لدراسة نشرها:
خدمة أبحاث الكونجرس
Congressional Research Service

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية
على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ترجمة واختصار

أمل عيتاني

العنوان الأصلي: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Middle East and North Africa: Implications of the Russia-Ukraine War

المصدر: خدمة أبحاث الكونجرس Congressional Research Service

إعداد: كريستوفر بلانشارد Christopher Blanchard

التاريخ: 2023/6/2

مقدمة المترجم:

تأتي أهمية هذه الترجمة لكونها صادرة عن مركز خدمة أبحاث الكونجرس Congressional Research Service، الذي يُعدّ مصدراً مساعداً للجان الكونجرس Congress وأعضائه في أعمالهم التشريعية وجلسات الاستماع، وكذلك في تشكيل السياسات وللتوصل إلى قرارات بشأن العديد من القضايا الصعبة.

هذه الدراسة هي من إعداد كريستوفر بلانشارد Christopher Blanchard، وهو متخصص في شؤون الشرق الأوسط في خدمة أبحاث الكونجرس، حيث يركز عمله على دور الكونجرس في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ويحمل بلانشارد درجات علمية من كلية بوسطن Boston College وكلية الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا Columbia University's School of International and Public Affairs.

جوزيف بايدن

يقدم هذا التقرير معلومات وتحليلات للكونجرس حول تأثيرات الغزو الروسي لأوكرانيا والحرب هناك، على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تُعدّ مناطق ذات أهمية استراتيجية للولايات المتحدة. وقد جاء توقيته خلال مناقشة الكونجرس الـ 118 للتداعيات العالمية لحرب روسيا المستمرة ضدّ أوكرانيا وانعكاسها على التشريعات، ومقترحات التفويض والتخصيصات للسنة المالية 2024، وكيفية الإشراف على سياسات إدارة جوزيف بايدن Joseph Biden.

لقد حرصنا في مركز الزيتونة على ترجمة هذه الدراسة "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" لهدفيْن، الأول؛ لكون الموضوع ذاته ذا أهمية كبرى، لما لأثر هذه الحرب الواضح على المنطقة وعلى مختلف الصُعُد. والثاني؛ لكونها صادرة عن مجموعة تفكير يعتمدها الكونجرس ويستعين بها صانع القرار الأمريكي.

ومركز الزيتونة وهو يقدم هذه الترجمة، ينبّه إلى أن الترجمة احتوت عدداً من الأفكار والمصطلحات والتوصيات التي لا يتبناها المركز؛ وتمّ إدراجها حرصاً على دقة الترجمة، ونقل رؤية أصحاب الدراسة كما عبّروا عنها.

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مقدمة:

تشعبت تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا في شباط/ فبراير 2022 وما تلاه من حرب لتُصيب دول منطقتَي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل مباشر وغير مباشر، وتطرح إشكاليات استراتيجية وديبلوماسية على قادة دول المنطقتَين؛ وما زالت آثارها الثانوية على العلاقات الأمنية، وأسواق الطاقة، والاستقرار الاقتصادي، والأمن الغذائي تلقي بظلالها بشكل متفاوت على حكومات وشعوب المنطقتَين. وتتفاوت التحديات التي تفرضها تلك الحرب أو المنافع التي تعود بها من بلد لآخر؛ حيث وضعت هذه الحرب البلدان منخفضة الدخل والمتضررة من الحروب تحت مزيد من الضغوطات، في حين أن الدول الأكثر غنى، بما فيها الدول المنتجة للطاقة تكيّفت مع تداعيات هذه الحرب واستطاعت أن تستفيد من عائدات التصدير المرتفعة.

أولاً: الأمن الإقليمي والعلاقات الدفاعية:

فلاديمير بوتين

منذ سنة 2013، كثفت روسيا انخراطها الأمني في الشرق الأوسط، وكان تدخلها العسكري في سورية منذ سنة 2015 أبرز مظاهر هذا الانخراط. من جهتها رفعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مستوى الاستجابة للمنافسة الاستراتيجية الصينية والروسية لتجعلها هدفاً إقليمياً للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. والظاهر أن الانخراط الروسي المكثف في المنطقة هو نتاج الجهود المستمرة للسلطات الروسية، بقيادة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin، لاستعادة النفوذ الاقتصادي والعسكري والجيوسياسي في منطقة كانت تعدّ ذات يوم ميداناً رئيسياً للتنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة وروسيا.

وهناك تأويلات أخرى للانخراط الروسي في المنطقة أهمها: زيادة المواءمة بين القدرات العسكرية الروسية وطموحها طويل الأمد بانتهاج سياسة خارجية تليق بقوة عظمى، ورغبة الحكومة الروسية في تنويع علاقاتها الاقتصادية للالتفاف على العقوبات الأمريكية والأوروبية. وكون القيادة الروسية ترى أن هناك فرصة سانحة للتقرب إلى القادة الإقليميين الذين يسعون إلى مقارعة الضغوط الأمريكية من خلال التحالف مع منافسيها؛ أو حتى التقرب إلى شركاء الولايات المتحدة التقليديين في المنطقة الذين تتبلور لديهم أزمة ثقة بشأن الدعم الأمريكي.

غير أنه قد يكون للحرب الروسية الأوكرانية تداعيات على التوسع الإقليمي لروسيا في المنطقة. ففي سنة 2013، أنشأت روسيا سرباً بحرياً دائماً في شرق البحر الأبيض المتوسط، ودعّمته بقاعدة بحرية ومركز لوجيستي في طرطوس، وجعلته تحت القيادة العملياتية لأسطول البحر الأسود الروسي.

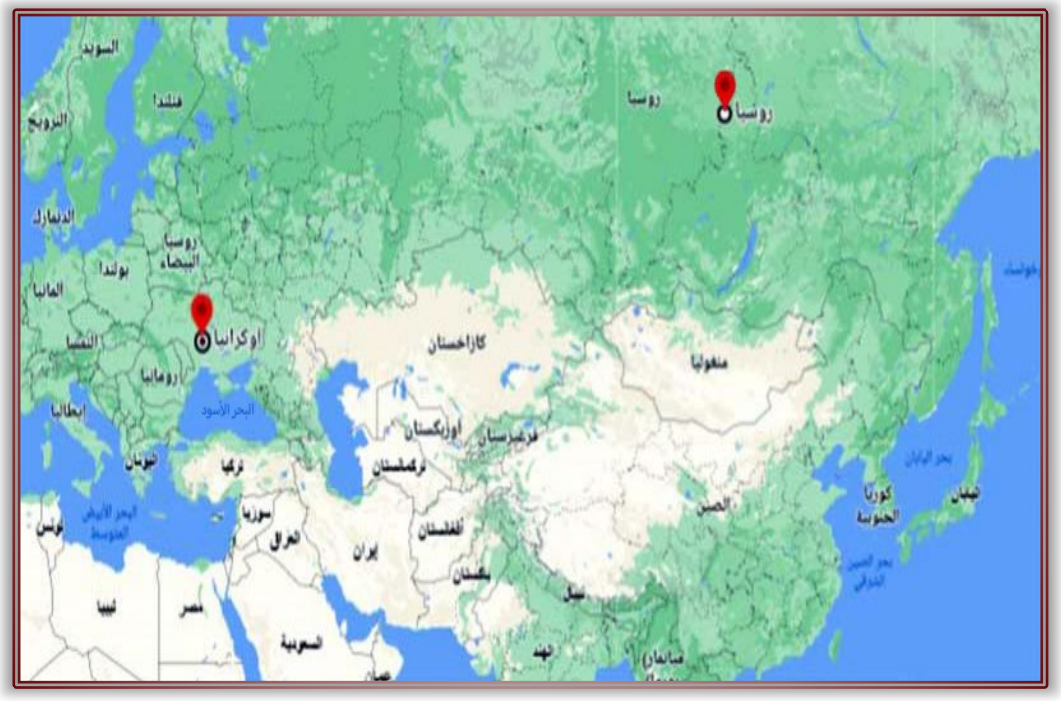

ومنذ سنة 2015، مكنت القوات الجوية والبرية الروسية حكومة الرئيس السوري من احتواء الثورة التي تحدّت حكمه. وفي الفترة التي سبقت غزوها لأوكرانيا، نقلت روسيا قوات بحرية كبيرة من أساطيلها البحرية الثلاثة الأخرى عبر البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأسود.

وخلال سنة 2021، أعرب بعض المسؤولين الأمريكيين عن قلقهم من التخطيط الروسي لإقامة منشأة بحرية على ساحل البحر الأحمر السوداني. غير أن استمرار روسيا في هجماتها على أوكرانيا، قد يدفعها إلى إعادة هيكلة توسعها في منطقتَي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث أفادت تقارير عن حصول عملية إعادة تمركز للقوات الروسية في سورية، حيث تم توحيدها بعد شهر شباط/ فبراير 2022 استعداداً لاحتمال عودتها لروسيا، مما دفع الفصائل الإيرانية والفصائل المحلية المدعومة من إيران، التي تساند الأسد أيضاً إلى رفع مستوى دعمها للرئيس السوري وتعزيز وجودها في سورية للتعويض عن أي فراغ قد يحصل نتيجة الانسحاب الروسي .

مايكل "إريك" كوريلا

وفي آذار/ مارس 2023، قال قائد القيادة المركزية الأمريكية سنتكوم CENTCOM الجنرال مايكل "إريك" كوريلا Michael "Erik" Kurilla إن القوات الروسية سحبت عدداً صغيراً من قواتها في سورية، ومعهم بعض الذخائر، لكن وجودها في سورية بشكل عام استمر على حاله. كما تحدّث الجنرال كوريلا عن ارتفاع وتيرة الأداء غير المهني وغير الآمن لسلاح الجو الروسي في المنطقة. ومن ناحية أخرى، أفادت تقارير إعلامية وتصريحات لمسؤولين غربيين أن أفراد الشركة العسكرية الروسية الخاصة بي أم سي PMC، بما في ذلك مجموعة فاغنر Wagner Group، قد انتقلوا من سورية والعديد من مناطق الصراع الأخرى للمشاركة في الحرب الروسية على أوكرانيا.

مايكل لانجلي

وفي الشهر نفسه، قال قائد القيادة الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم AFRICOM" الجنرال مايكل لانجلي Michael Langley إن المسؤولين الأمريكيين لم يلحظوا عملية "إعادة انتشار" لأفراد فاغنر من إفريقيا إلى أوكرانيا. وأضاف أن "مجموعة فاغنر التي تقاتل في دونباس [شرق أوكرانيا] قد جندوا من أماكن مثل سورية وليبيا وأنهم يستخدمون مقاتلين سوريين وليبيين، لكن لا يمكنني إعطاءك رقماً دقيقاً أو تحديد موقعهم الجغرافي بالضبط".

والجدير ذكره في هذا الإطار أنه قد يكون للعقوبات الأمريكية والأوروبية، بما في ذلك قرارات الكونجرس، على مبيعات الأسلحة الروسية وصناعاتها الدفاعية والشركات العسكرية الروسية الخاصة، تداعيات سلبية على مشتري السلاح الروسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لكن، وبالمقابل، ما تزال روسيا، بعد الولايات المتحدة، ثاني أكبر مصدّر لأنظمة الأسلحة الرئيسية إلى المنطقة، وكذلك فإنّ العقوبات الأمريكية وعدم قدرة روسيا على تحقيق أهدافها في أوكرانيا، لم تدفع شركاء روسيا الدفاعيين مثل الجزائر ومصر إلى أعادة التفكير في صفقات الأسلحة الحالية معها. وقد أفاد مسؤولون أمريكيون أن الاحتياجات الدفاعية لروسيا حدّت من فرص الجيش العراقي في الحصول على قطع غيار لطائرات الهليكوبتر وأخّرت الشحنات ذات الصلة بالطائرات ذات الأجنحة الثابتة. وفي نيسان/ أبريل 2023، ذكرت القيادة المركزية الأمريكية "أن الطائرات الروسية الصنع في أسطول قوات الأمن العراقية لا تزال في حالة سيئة بسبب تعذر الحصول على قِطع بديلة بسبب العقوبات المتعلقة بالحرب في أوكرانيا". وقد تستمر الخسائر في أوكرانيا في تعقيد قدرة المصدرين الروس على تلبية أهداف الإنتاج أو الوفاء بعقود الأسلحة للمشترين في منطقتَي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ومن ناحية أخرى، قد يواجه شركاء التجارة الدفاعية لأوكرانيا في الشرق الأوسط تحديات مشابهة. ففي أيار/ مايو 2022 أفادت "قوة المهام المشتركة التابعة لعملية العزم الصلب Combined Joint Task Force-Operation Inherent Resolve" (القوة الأمريكية وحلفاؤها المسؤولة عن محاربة تنظيم الدولة الإسلامية)، أن الصراع في أوكرانيا أدى إلى تعطّل بعض طائرات الهليكوبتر العسكرية الروسية التي تستخدمها أوكرانيا في العراق دعماً للجيش العراقي، وأنه من المتوقع أن يشهد العراق خفضاً في العمليات العسكرية الذي قد يستمر ما استمر الصراع في أوكرانيا.

قد يؤثر أداء روسيا في الحرب وردود الفعل الأمريكية على الحملة الروسية بشكل متباين على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى علاقات المنطقة مع القوتيْن المتنافستيْن. فقد يؤدي تراجع جاذبية روسيا كشريك عسكري ومصدر للأسلحة إلى إيجاد فرص جديدة للولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، قد تؤدي شراكات الولايات المتحدة الأمنية الوثيقة مع بعض حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى زيادة الاهتمام بتعزيز الحوار على المدى الطويل فيما يتعلق بملفات الديموقراطية وحقوق الإنسان والتوازن العسكري الإقليمي.

وقد تشكل مصر مثالاً توضيحياً لهذه الديناميكيات. ففي سنة 2015، اشترت مصر عشرات من مقاتلات ميج–29 أو MiG–29 متعددة المهام من روسيا. وبعد ثلاث سنوات، ظهرت تقارير عن خطط مصرية لشراء طائرات مقاتلة روسية من طراز سوخوي 35 – Sukhoi 35 متعددة المهام، وهي خطوة كان من الممكن أن تؤدي إلى فرض عقوبات أمريكية على روسيا بموجب قانون مكافحة النفوذ الروسي في أوروبا وأوراسيا لسنة 2017. وتشير التقارير اللاحقة إلى أنه، بسبب الضغط الأمريكي، ولو بشكل جزئي، ألغت مصر عقد طائرات السوخوي.

1. "إسرائيل":

بنيامين نتنياهو

يبدو أن الإسرائيليين يقومون بوزن مواقفهم من الحرب الروسية الأوكرانية بعناية. فعلى الرغم من إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Netanyahu Benjamin في كانون الثاني/ يناير الفائت أن "إسرائيل" تعارض الغزو الروسي لأوكرانيا، ونية حكومته تقديم الدعم الإنساني لأوكرانيا، إلا أن "إسرائيل" تسعى للتنسيق مع روسيا حتى يتمكن سلاح الطيران الإسرائيلي التحرك بحرية في المجال الجوي السوري لضرب القوات المدعومة من إيران، خصوصاً وأن روسيا بشكل عام لم تقم باعتراض الغارات الإسرائيلية تفادياً لإثارة الأزمات مع "إسرائيل". لكن في أيار/ مايو 2022، ورد أنه قد أطلق نظام دفاع جوي روسي من طراز أس-300 أو S-300 النار على طائرات إسرائيلية للمرة الأولى في سورية، مما أثار تساؤلات حول حالة عدم التصادم الجوي الإسرائيلي الروسي.

وعلى الرغم من مناشدات المسؤولين الأمريكيين والأوكرانيين، امتنعت "إسرائيل" عن تقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا، واكتفت في أيار/ مايو 2022 بإرسال بعض المعدات الوقائية لقوات الإنقاذ الأوكرانية والمنظمات المدنية. غير أنه ما إن بدأت روسيا باستخدام المسيّرات الإيرانية الصنع في أوكرانيا خلال النصف الثاني من سنة 2022، حتى عرضت "إسرائيل" مساعدة أوكرانيا في تطوير نظام إنذار مبكر لمدنييها، وبدأت أيضاً بتبادل المعلومات الاستخباراتية الأساسية مع أوكرانيا، بهدف مساعدة قواتها في صدّ هجمات الطائرات المسيّرة. وبحسب محلّل إسرائيلي، فإن المساعدات العسكرية الإيرانية لروسيا تثير القلق، لأن استخدام روسيا للصواريخ والمسيّرات الإيرانية يساعد إيران في عملية تطوير هذه الأسلحة لاستخدامها في المستقبل ضدّ "إسرائيل".

في سنتَي 2022 و2023، أفادت التقارير أن الولايات المتحدة سحبت 300 ألف قذيفة مدفعية من مخزون احتياطي الحرب للحلفاء War Reserve Stocks for Allies (WRSA) في "إسرائيل" لإرسالها إلى أوكرانيا. وقد وافق المسؤولون الإسرائيليون على طلب البنتاجون Pentagon لتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة.

في أوائل سنة 2023، أفادت تقارير أن "إسرائيل" وافقت على إصدار تراخيص تصدير لبيع محتمل لأنظمة التشويش المضادة للطائرات المسيّرة التي يمكن أن تساعد أوكرانيا في إسقاطها. وقال مسؤولون إسرائيليون إن هذه الخطوة لا تغير سياسة "إسرائيل" الرافضة تقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا، لأن هذه الأنظمة أنظمة دفاعية، ولا تستهدف الجنود الروس. وفي أيار/ مايو 2023، صرّح سفير أوكرانيا لدى "إسرائيل" أن أوكرانيا بدأت اختبار نظام إنذار إسرائيلي مضاد للصواريخ؛ غير أن المسؤولين الأوكرانيين يرون أن هذه الأنظمة أقل أهمية من أنظمة الدفاع الجوي التي يمكنها مواجهة الصواريخ الباليستية.

2. إيران:

لم تتأثر أي علاقات ثنائية إقليمية بشكل كبير بالغزو الروسي لأوكرانيا كما تأثرت العلاقات الروسية الإيرانية. فقد عمّقت حكومتا البلدَين علاقاتهما الأمنية إلى حدٍّ كبير في سياق الحرب، حيث وصف المسؤولون الأمريكيون إيران بأنها "الداعم العسكري الأكبر لروسيا" ووصفوا علاقتهما بأنها "شراكة دفاعية كاملة". وفي أيار/ مايو 2023، قال المتحدث باسم

مجلس الأمن القومي جون كيربي John Kirby إن: "روسيا تقدم لإيران تعاوناً دفاعياً غير مسبوق" وأنه بالإضافة إلى طائرات السوخوي، تسعى إيران للحصول على "مروحيات هجومية ورادارات وطائرات تدريب مقاتلة من طراز ياك 130 – Yak 130" من روسيا.

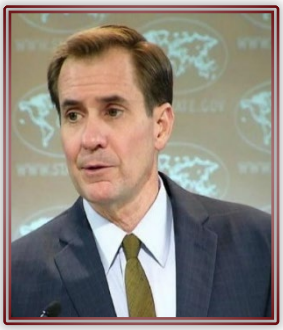

جون كيربي

بدأت مؤشرات تعمق العلاقات الأمنية بين روسيا وإيران في صيف 2022، عندما أفادت وسائل الإعلام بعد أسابيع من زيارة الرئيس بوتين لطهران، أن إيران بدأت في نقل "مئات" الطائرات بدون طيار إلى روسيا. كما ذكر مسؤولون إيرانيون أن إيران ستزود روسيا بصواريخ أرض–أرض باليستية قصيرة المدى. ووفقاً لتقارير صحفية نقلاً عن مسؤولين أجانب، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، فإن البلدين قد توصلا إلى صفقة لتصنيع طائرات إيرانية مسيّرة بشكل مشترك في روسيا. وفي كانون الثاني/ يناير 2023، أفادت تقارير أخرى أن المسؤولين الإيرانيين سافروا إلى روسيا لزيارة موقع المصنع المخطط له، والذي يمكن أن ينتج لروسيا أكثر من ستة آلاف طائرة مسيّرة إيرانية. وقد بدأت روسيا بالفعل بشن هجمات بمسيّرات إيرانية ضدّ مجموعة متنوعة من الأهداف في أوكرانيا. وبحسب ما ورد في تقارير مختلفة، قدّمت إيران أيضاً مدفعية وذخيرة لروسيا، ولذلك فقد سعت إدارة بايدن إلى فرض عقوبات على عدد من الكيانات المسؤولة عن نقل الأسلحة الإيرانية إلى روسيا. ووفقاً لتقرير إعلامي، يقرّ المسؤولون الأمريكيون والأوروبيون بأنه لا توجد طرق فعالة لوقف تدفق السلع العسكرية الإيرانية إلى روسيا.

وفي مقابل الطائرات بدون طيار التي قدَّمتها إيران، ورد أن روسيا نقلت العديد من "تقنيات المراقبة الرقمية" إلى إيران، وقدَّمت لها أيضاً جزءاً من العتاد الأمريكي الذي تم الاستيلاء عليه في أوكرانيا، بما في ذلك الأنظمة المضادة للدبابات

والطائرات. وقد تشتري إيران أيضاً طائرات مقاتلات روسية من طراز سوخوي 35، التي يمكن أن تُشكّل أهم تطوير لقدرات إيران الجوية منذ عدة عقود. وفي آذار/ مارس 2023، قال قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال كوريلا عن موضوع نقل صفقة طائرات السوخوي من مصر لإيران، "نعتقد أن هذا سيحدث في وقت ما هذا العام".

وعلى الرغم من تنوع المقاربات حول موضوع تعزيز العلاقات الروسية الإيرانية، إلا أن العديد من المراقبين يرون أن هذا التطور في العلاقات الثنائية هو أمر مناسب للطرفين ومدفوع بالعداء المشترك للولايات المتحدة أكثر من كونه مواءمة عميقة للمصالح الاستراتيجية بين الطرفَين. فللدولتين تاريخ طويل من عدم الثقة المتبادلة والتنافس والعداء، لكن يبدو أن كراهيتهما للولايات المتحدة أجبرتهما على السعي وراء علاقات أوثق.

وعلى الرغم من أن زيادة اعتماد كل طرف على الآخر في موضوع العتاد الدفاعي ينطوي على مخاطر محتملة لكل من روسيا وإيران، إلا أن الموضوع ينطوي أيضاً على مزايا مادية واستراتيجية لكلا البلدين. فبالنسبة لروسيا، تمثل إيران واحدة من الدول القليلة التي يمكن لروسيا أن تحصل منها على أسلحة متطورة، في وقت تعاني فيه من نقصان عتادها؛ كما أن الأسلحة الإيرانية منخفضة التكلفة نسبياً ويمكن استبدالها بسهولة. أما بالنسبة لإيران، فإن تزويد روسيا بالسلاح يمنحها فرصة اختبار قدرات منصاتها القتالية، كما يعدّ استخدامها في الصراع بمثابة "فرصة دعائية مهمة" لإظهار قدرات مسيّراتها أمام العملاء المحتملين في المستقبل.

ثانياً: الديبلوماسية:

تبنت حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مواقف ديبلوماسية متفاوتة تجاه الغزو الروسي لأوكرانيا والحرب المستمرة، فعلى الرغم من كون بعض الحكومات فيها تشارك الولايات

المتحدة وحلفاءها قلقهم بشأن انتهاك العدوان للأعراف الدولية، ولكنها من ناحية أخرى قد تتقبل أيضاً المنطق الروسي المعلن بشأن التهديدات الأمنية المحتملة من أوكرانيا، و/أو قد تسعى إلى الحفاظ على امتيازاتها الدفاعية أو تحرص على الحفاظ على علاقاتها مع موسكو.

فمن جهتها، أصدرت جامعة الدول العربية في 2022/2/28 بياناً دعت فيه إلى إجراء حوار للحفاظ على الأمن وإنهاء القتال، ولكن البيان لم يتضمن إدانة واضحة للغزو الروسي. بعد ذلك، عرضت الجامعة العربية التوسط بين أوكرانيا وروسيا، وأكد البيان الختامي لقمة الجامعة العربية على التزام أعضاء الجامعة بمبادئ عدم الانحياز، والموقف العربي المشترك تجاه الحرب في أوكرانيا والذي يقوم على رفض استخدام القوة وتبني الحلول السلمية، بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومراعاة الهواجس الأمنية لكل طرف، والتشديد على رفض تسييس المنظمات الدولية.

وفي الوقت الذي دعا فيه مسؤولو دول الخليج إلى الحوار لوقف الحرب فإنهم تبنوا استراتيجيات مختلفة في مقاربة الأمور مع نظرائهم الروس والأوكرانيين. فقد زار رئيس الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان موسكو في تشرين الأول/ أكتوبر 2022 وعرض استمرار تقديم الدعم للوساطات بين طرفَي النزاع؛ في حين ذكرت تقارير في أيلول/ سبتمبر 2022 أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أجرى مفاوضات من أجل إقناع روسيا بإطلاق سراح المقاتلين الأجانب الذين تمّ أسرهم في أوكرانيا، بما في ذلك مواطني الولايات المتحدة. وعلى صعيد آخر، ظلّت قرارات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة متماشية مع القرار الروسي فيما يتعلق بإنتاج النفط تحت رعاية مجموعة أوبك+ Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC+)، في الوقت الذي تحصّل فيه البلدين عائدات معززة من الزيادات في أسعار النفط، والتي تُعزى جزئياً إلى الحرب.

كما أسهم البَلَدان، ومعهما دول خليجية أخرى، في الجهود الإنسانية لدعم الأوكرانيين من خلال تسليم البضائع والمساعدات المالية.

أما سورية، فقد كانت الدولة العربية الوحيدة التي صوتت إلى جانب روسيا بشكل ثابت في هيئات الأمم المتحدة، في حين صوّت الآخرون ضدّ روسيا أو امتنعوا عن التصويت بشكل كامل أو في مسائل محددة. وفي أثناء تولي الإمارات العربية المتحدة رئاسة مجلس الأمن الدولي في شباط/ فبراير 2022، امتنع مجلس الأمن في ذلك الشهر بالتحديد عن عقد جلسة طارئة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمعالجة الوضع في أوكرانيا. وصوّتت الإمارات لاحقاً مع إدانة العدوان الروسي، لكنها انضمت إلى المملكة العربية السعودية وعدة دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الامتناع عن التصويت على تعليق المشاركة الروسية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

أما مصر، فقد شدّدت في خطابها الرسمي على الحاجة إلى حلّ سياسي لإنهاء النزاع العسكري في أوكرانيا "بما يلبي مصالح الأطراف جميعها". وبخلاف موقفها الرسمي، حافظت مصر على علاقاتها مع روسيا. فمصر تعتمد بشكل كبير على وارادات الحبوب الروسية والسياحة الروسية والتعاون النووي ومبيعات الأسلحة. وفي آذار/ مارس 2023، استضافت مسؤولين روس رفيعي المستوى لإجراء محادثات حول تعزيز التعاون النووي المدني وشراء الحبوب المصرية. وقد شارك الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في أيار/ مايو 2023 في وفد وساطة لقادة أفارقة إلى روسيا وأوكرانيا.

أعرب المغرب عن دعمه المبدئي لوحدة أراضي أوكرانيا ومعارضة استخدام القوة لتسوية النزاعات الدولية، لكنه وحتى منتصف سنة 2022، رفض المشاركة في بعض جلسات

التصويت التي دعت إليها الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة الغزو الروسي لأوكرانيا وتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. غير أن المغرب عاد وصوّت مؤيداً للقرارات التي تنتقد روسيا. وفي كانون الثاني/ يناير 2023، أفادت تقارير بأن المغرب قرر تزويد أوكرانيا بعشرين دبابة مطورة من طراز تي-72 أو T—72، ويبدو أن المغرب يحاول من خلال مواقفه موازنة العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع روسيا وأوروبا والولايات المتحدة. فمن جهة، يعتمد المغرب على صادرات القمح والفحم الروسية، ومن جهة أخرى، فإن لديه مخاوف من تداعيات محتملة لقرارات مجلس الأمن على المنطقة المتنازع عليها في الصحراء الغربية.

أما الجزائر فلها علاقات تاريخية ودفاعية وثيقة مع روسيا، وعلى الرغم من أنها تشدد في سياستها الخارجية على مبدأي الاستقلال والسيادة، بما في ذلك معارضة التدخلات العسكرية الخارجية الأحادية؛ إلا أنها بقيت على موقفها الممتنع عن التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدين الغزو الروسي، وصوّتت ضدّ قرار تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

1. "إسرائيل":

إيلي كوهين

أدانت "إسرائيل" علناً غزو روسيا لأوكرانيا في سنة 2022 من خلال البيانات والتصويت في المحافل الدولية، غير أنها سعت للحفاظ على العلاقات الثنائية البناءة مع روسيا. وفي كانون الثاني/ يناير 2023 قال وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين Eli Cohen إن "إسرائيل ستتحدث أقل" عن الحرب في أوكرانيا. وعلى الرغم من ذلك، زار كوهين أوكرانيا في شباط/ فبراير الماضي وتعهد بتقديم الدعم الإسرائيلي القاطع لسيادتها وسلامتها الإقليمية، وناقش أيضاً التعاون مع أوكرانيا في مواجهة إيران؛ ووعد أوكرانيا بضمانات قروض بقيمة 200 مليون دولار لمنشآت الرعاية

الصحية. وبعد أسبوع من الزيارة، صوّتت "إسرائيل" لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي كرر مطالبة روسيا بسحب قواتها العسكرية من أوكرانيا ووقف الأعمال العدائية. ولكن، وكما ذكرنا سابقاً، ظلت "إسرائيل" غير مستعدة لتقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا، غير أنها سعت لإرسال بعض المعدات الدفاعية، بالإضافة إلى توفير مختلف أشكال الدعم السياسي والإغاثة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، سمحت الحكومة الإسرائيلية باستقبال 50 ألف لاجئ أوكراني بالإضافة إلى 14 ألف لاجئ سبق أن استضافتهم في آذار/ مارس 2023. يذكر أنه في أيار/ مايو 2022، شهدت الديبلوماسية الإسرائيلية الروسية توتراً بسبب تصريحات للمسؤولين الروس تشير إلى أن "إسرائيل" كانت تدعم النازيين الجدد في أوكرانيا، غير أن قادة البلدين تجاوزوا هذا الجدل فيما بعد.

2. إيران:

دعمت إيران روسيا، من خلال بياناتها الرسمية ومن خلال التصويت لصالحها في الأمم المتحدة، بل ذهبت إلى تحميل الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO) مسؤولية الصراع. ويعكس هذا الدعم العلاقات الثنائية الوثيقة بين روسيا وإيران، على الرغم من أن بعض الشخصيات داخل النظام الإيراني تخشى مما يثار حول وجود توافق إيراني تام مع روسيا. من ناحية أخرى، استمرت التوتر في العلاقات الإيرانية الأوكرانية بشأن إسقاط إيران طائرة ركاب مدنية أوكرانية سنة 2020.

وقد كانت روسيا جزءاً من مفاوضات غير مباشرة متعددة الأطراف حول عودة الولايات المتحدة وإيران إلى الالتزام بالاتفاق النووي مع إيران أو ما يعرف بخطة العمل الشاملة المشتركة Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA)، غير أن هذه المفاوضات توقفت منذ أيار/ مايو 2023، ويصرّ المسؤولون الأمريكيون أن خطة العمل المشتركة "ليست على جدول أعمال" الإدارة الأمريكية، نظراً لتركيز الولايات المتحدة منذ خريف سنة 2022 على موضوع توفير إيران الأسلحة لروسيا، بالإضافة إلى القمع العنيف للاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المدن الإيرانية. ولا يستبعد في سياق الموقف الإيراني الداعم لروسيا في غزوها لأوكرانيا، أن تقوم الأخيرة بتقديم بعض الدعم لبرنامج إيران النووي، فبحسب تقارير وردت، سعت إيران إلى الحصول على دعم مادي لأنشطتها النووية من روسيا. إلا أن المرجح أن تكتفي روسيا بتقديم دعم ديبلوماسي لإيران من خلال الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بملفها النووي.

3. العقوبات:

لم تتبن معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عقوبات اقتصادية خاصة بها ضدّ الحكومة الروسية أو رجال الأعمال الروس. وقد اجتذبت قرارات إنتاج وشراء النفط من قبل بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة انتقادات من المراقبين، الذين أكدوا أن تخفيض إنتاج النفط وتخزين النفط والمنتجات النفطية الروسية وشراءها يوفران دعماً مالياً، يساعد المجهود الحربي الروسي، ويخفف من تأثير عقوبات الدول الأخرى.

كما تعرضت الإمارات العربية المتحدة لانتقادات رسمية أمريكية وأوروبية بسبب قيامها بنقل البضائع الخاضعة للعقوبات مثل الإلكترونيات والطائرات بدون طيار إلى روسيا، وبسبب التدفقات المالية التي تشمل رعايا وكيانات روسية. ففي آذار/ مارس 2023، وصفت وزارة الخزانة الأمريكية الإمارات العربية المتحدة بأنها "دولة مثيرة للقلق" وعبر البيان عن قلقه من قيام الشركات الإماراتية بين تموز/ يوليو وتشرين الثاني/ نوفمبر من سنة 2022 بتصدير ما يزيد عن 18 مليون دولار من البضائع إلى كيانات مصنفة روسية من قبل الولايات المتحدة؛ بالإضافة إلى تصدير ما يزيد عن خمسة ملايين دولار من السلع الأمريكية المنشأ والصادرات الأمريكية الخاضعة للرقابة إلى روسيا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أجهزة أشباه الموصلات، التي يمكن استخدام بعضها في ساحة المعركة. من جهتهم، صرّح المسؤولون الإماراتيون أنهم يدركون "الدور الحاسم للدولة في حماية سلامة النظام المالي العالمي" ولديهم "عمليات واضحة وقوية للتعامل مع الكيانات الخاضعة للعقوبات". وفي آذار/ مارس 2023، ألغت الإمارات العربية المتحدة ترخيص بنك أم تي أس MTS الروسي الخاضع للعقوبات الأمريكية.

أما إيران التي تخضع لعقوبات أمريكية منذ عقود، فقد عقدت حكومتها اجتماعاً مع الحكومة الروسية للتعاون في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الالتفاف على العقوبات الأمريكية والأوروبية. وقد تتشارك الحكومتان في استخدام بعض أساليب الالتفاف على العقوبات، بما في ذلك استخدام بعض الشركات الوهمية ومراكز الصرافة كواجهات لنقل الأموال وعمليات النقل من سفينة إلى أخرى لإخفاء منشأ النفط الإيراني. ووفقاً لمصدر إعلامي، فقد تحولت السفن الإيرانية التي قامت في السابق بتصدير النفط الإيراني بشكل غير قانوني، إلى نقل النفط الروسي في أوائل سنة 2023.

وقال مسؤول إيراني في كانون الثاني/ يناير المنصرم إن البلدين قد ربطا أنظمتها المصرفية من خلال نظام البنك المركزي الروسي لتحويل الرسائل المالية أس بي أف أس System for Transfer of Financial Messages (SPFS)، والذي طورته روسيا كبديل لنظام التحويل المالي الدولي سويفت Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication (SWIFT).

وقد أحرز البلدان بعض التقدم فيما يخص نقاشات تطوير ممر للنقل الدولي بين الشمال والجنوب الذي يتم التخطيط له منذ فترة طويلة، مما سيتيح لروسيا الوصول إلى الأسواق في جنوب وشرق آسيا عبر الموانئ الإيرانية، بحيث تتجاوز أوروبا. في تصريح له عن التجارة الإيرانية الروسية في بحر قزوين عبّر مسؤول وزارة الخارجية الأمريكية جيمس أوبراين James O'Brien في تصريح له في كانون الأول/ ديسمبر 2022 عن قلق الولايات المتحدة من أي نوع من الجهود لمساعدة روسيا على التهرب من العقوبات، وأضاف أن الإدارة الأمريكية تراقب المنطقة عن كثب، وخصوصاً في النشاط الروسي الإيراني.

ثالثاً: أسواق الطاقة:

أدّت مكانة روسيا البارزة في أسواق النفط والغاز الطبيعي الدولية إلى حالة من عدم الاستقرار في أسواق الطاقة في أعقاب غزوها لأوكرانيا. ومع ارتفاع أسعار كلتا السلعتين بشكل حاد في الأشهر التي سبقت الغزو وبعده، سعت إدارة بايدن إلى تعاون أكبر مع بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لزيادة إمدادات النفط والغاز الطبيعي العالمية. وعلى الرغم من تراجع أسعار النفط العالمية اعتباراً من أيار/ مايو 2023، بعد أن بلغت أعلى مستوياتها

بعد الغزو، فإن عدم الاستقرار فيما يتعلق بتوقعات العرض والطلب على النفط تُبقي احتمالية تقلب الأسعار قائمة. وتُعدّ قرارات روسيا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نقطة محورية في مناقشات الطاقة العالمية. ويتوقع المحلِّلون أن تستمر المملكة العربية السعودية ومنتجو النفط الآخرين في العمل لدعم أسعار النفط في ضوء توقعات النمو المنخفضة، وضغوط أسعار الفائدة، وتضخم أسعار الواردات من السلع والبضائع والخدمات. ونقلت تقارير إعلامية عن مسؤوليين تنفيذيين ومحلِّلين في مجال صناعة النفط أن المملكة العربية والإمارات تشتري منتجات الطاقة الروسية بأسعار منخفضة للاستخدام الداخلي، بما في ذلك لأغراض الاستهلاك والتكرير، فيما تصدّر براميل النفط المنتَجة محلياً بأسعار السوق العالمية مما يعزز أرباح هذه الدول، ويوفر في الوقت نفسه سوقاً لمنتجات النفط الروسية.

وهناك بعض الدلائل على أن روسيا وإيران، اللتيْن تمتلكان أول وثاني أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم، ربما تعملان على زيادة التعاون في قضايا الطاقة بالتوازي مع العلاقات الدفاعية العميقة بينهما؛ فقد وقّعت شركة النفط الوطنية الإيرانية مذكرة تفاهم بقيمة 40 مليار دولار مع شركة الطاقة الروسية المملوكة للدولة غازبروم Gazprom لتطوير حقول النفط والغاز في إيران. وقد تبدو الاتفاقية بأنها تعزز الهدف المشترك لروسيا وإيران في توجيه اقتصاداتهما نحو آسيا، لكنه من غير الواضح ما إذا كانت روسيا تمتلك الموارد أو لديها المصلحة الاستراتيجية في تطوير قدرات تصدير الغاز الطبيعي الإيراني، والتي ما تزال محدودة للغاية. فإيران، تاريخياً، وعلى الرغم من كونها تمتلك ثاني أكبر احتياط في العالم، تُعدّ مصدّراً صغيراً للغاز الطبيعي، وبشكل أساسي إلى تركيا والعراق، بينما تستورد بعض الغاز الطبيعي من تركمانستان. أما بالنسبة للنفط، فقد أعرب المسؤولون الإيرانيون عن تفاؤلهم بصادرات إيران في ضوء الحرب في أوكرانيا، ولكن تأثير الحرب على إنتاج النفط الإيراني وحجم الصادرات يبدو محدوداً، لا سيّما مقارنة بالآثار المحتملة لإحياء الصفقة النووية.

رابعاً: تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

كانت روسيا وأوكرانيا على التوالي أول وسادس أكبر مصدرين للقمح في جميع أنحاء العالم في سنة 2021؛ وتعتمد العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل كبير على هذين البلدين في وارداتها من القمح والزيوت النباتية. وقد أدّت الحرب إلى زيادات كبيرة مؤقتة في أسعار السلع والمنتجات المشتقة.

لقد عانى بشكل أساسي القطاع الزراعي في أوكرانيا من الحرب. فلعدة أشهر، أعاقت القوات الروسية تصدير أوكرانيا للحبوب من خلال حصار طرق الشحن البحري الأوكرانية. كما قامت القوات الروسية بتدمير أو تلغيم أو احتلال الأراضي الزراعية الأوكرانية والمنشآت الزراعية والموانئ، ومصادرة ونهب وبيع المنتجات والمعدات الزراعية الأوكرانية بشكل غير قانوني. غير أن الضغوط الدولية نجحت في إعادة فتح المجال أمام التصدير الزراعي الأوكراني عبر البحر من خلال ما يعرف بمبادرة حبوب البحر الأسود بي أس جي آي (Black Sea Grain Initiative (BSGI، بتسهيل من الأمم المتحدة وتركيا. وبموجب هذه المبادرة، تمّ إرسال الشحنات الزراعية الأوكرانية، الذرة والقمح وغيرها من المنتجات، إلى معظم البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيّما مصر، و"إسرائيل"، وتونس، وليبيا، واليمن، والجزائر، والمملكة العربية السعودية؛ فيما تساعد الشحنات إلى تركيا في مواصلة التجارة مع العراق وسورية.

وتعدّ منطقتا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المناطق المرشحة لأن تتأثر بتداعيات اضطرابات الأمن الغذائي التي سببتها الحرب الروسية الأوكرانية لعدة أسباب. فبشكل عام، فإن المنطقتيْن من بين أكبر المناطق المستوردة للأغذية في العالم، حيث يأتي أكثر من 50%

من غذائها من الواردات. ووفقاً لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة UN World Food Program (WFP)، يسهم النمو السكاني المرتفع وانخفاض الإنتاجية الزراعية وندرة الموارد في الاعتماد على الواردات؛ كما أفادت وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي World Bank أن التفاوت الواسع في الدخل، والتغيرات في أسعار السلع الأساسية، وانخفاض قيمة العملة، تفاقم معاناة الفئات السكانية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المنطقتَين.

وتشكل الحرب الروسية الأوكرانية "تحدياً شديداً على جانب العرض بالنسبة للدول العربية"، بسبب الاضطرابات المباشرة في سلاسل توريد السلع والمدخلات الزراعية، وكذلك تفرض تكاليف إضافية. وقد تضافر النزاع في أوكرانيا مع آثار النزاعات المسلحة المطولة الأخرى، والركود الاقتصادي، وانخفاض قيمة العملة، وتضخم الغذاء ليصل بانعدام الأمن الغذائي إلى مستويات حادة في المنطقتَين. ففي بداية سنة 2023، وبحسب البرنامج الغذاء العالمي، يعاني 53 مليون شخص في المنطقة من انعدام الأمن الغذائي، بزيادة 50% عن سنة 2020. كما أفادت وكالة تابعة للأمم المتحدة أنه خلال 2022، وصلت أسعار المواد الغذائية والطاقة والأسمدة إلى مستويات قياسية، مما أدى إلى زيادة تكلفة الاستيراد وفرض مزيداً من الضغط على الاحتياطيات الدولية لمعظم البلدان العربية المستوردة للغذاء. وفي نيسان/ أبريل 2023، أفاد البنك الدولي أن "متوسط تضخم أسعار الغذاء على أساس سنوي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بلغ بين آذار/ مارس وكانون الأول/ ديسمبر 2022، 29%".

وقد تختلف الآثار المستقبلية للحرب على انعدام الأمن الغذائي في منطقتَي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحسب الثروة النسبية للبلدان، والظروف الاجتماعية والأمنية الأساسية؛ وعوامل

الإنتاج المحلي مثل الطقس والري والأسمدة، وظروف السوق مثل الأسعار وتوافر البدائل، والموارد المالية، والظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية المؤثرة على الأمن الغذائي في كل بلد على حدة.

التوصيات:

إنّ الآثار المجتمعية لتغيرات أسواق الطاقة والسلع الغذائية وسط ظروف اقتصادية ومالية صعبة في البلدان الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هي من التداعيات الأكثر عملية وفورية للحرب الروسية الأوكرانية على أولويات الولايات المتحدة هناك. فحتى نيسان/ أبريل 2023، حظيت

حكومات الدول المصدرة للطاقة بدعم من جراء ارتفاع عائدات النفط وزيادة الطلب على الغاز الطبيعي غير الروسي، ولكن تمّ توجيه هذه المكاسب غير المتوقعة نحو المبادرات المحلية ودعم الشركاء الإقليميين. أما بالنسبة لحكومات المنطقة، يمكن أن تُشكّل الاضطرابات الإضافية في أسواق السلع والطاقة المرتبطة بالحرب تحدياً لها، من حيث القدرة المالية والموارد المحلية، وكذلك من حيث إثارة الاضطرابات. وإذا ظهرت حالة عدم استقرار أو مواجهات جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد يعطي شركاء الولايات المتحدة في المنطقة الأولوية للحدِّ من المخاطر التي يتعرضون لها، عندما ينظرون في طلباتها للتعاون فيما يتعلق بالحرب الروسية الأوكرانية أو غيرها من القضايا. وبالتالي قد ينظر الكونجرس في عدد من الخيارات التشريعية والرقابية:

1. دراسة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي على مستوى العالم ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والنظر في كيفية استجابة الولايات المتحدة الديبلوماسية والمالية والعسكرية للحرب، بشكل يُحِدّ من آثار نقص الأمن الغذائي.

2. إجراء رقابة منتظمة على كيفية تخصيص السلطة التنفيذية للمساعدات الغذائية التي يخصصها الكونجرس، وتقييم ما إذا كانت هذه الأنشطة كافية لتلبية الاحتياجات الحالية وتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

3. دراسة ما إذا كانت آليات الرقابة التي تمّ تطويرها لتمكين المساعدات الخارجية والأمنية الأمريكية لشركاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يمكن أن تساعد في تطوير أدوات الرقابة للمساعدة الأمريكية لأوكرانيا والشركاء الآخرين المتأثرين بالحرب.

4. مراجعة المساعدات الأمنية ومبيعات الأسلحة المقترحة لشركاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في ضوء دعم الشركاء لسياسة الولايات المتحدة تجاه الحرب الروسية الأوكرانية، وبسبب احتمال تراجع جاذبية روسيا لدول المنطقة كشريك أمني.

5. استكشاف الخيارات التشريعية لتشجيع الشركاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغيرهم، للمساعدة في تشجيع التوسع في مصادر الطاقة غير الروسية.

6. التشاور مع مسؤولي السلطة التنفيذية حول كيفية ضمان قيام الشركاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتطبيق العقوبات الأمريكية والمتعددة الأطراف على روسيا، والامتثال لها بشكل استباقي.

7. النظر فيما إذا كانت الاعتمادات والتفويضات المنتظمة للمساعدات الأمريكية الدائمة قد تؤدي إلى قدر أكبر من المرونة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخصوصاً بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، التي تواجه انعدام الأمن الغذائي والضغوط المالية، التي تفاقمت بسبب الحرب الروسية الأوكرانية.

هذه الترجمة التي يقدمها مركز الزيتونة تستعرض تقريراً أعدته مؤسسة دراسات تتبع الكونجرس الأمريكي حول تأثيرات الغزو الروسي لأوكرانيا والحرب هناك، على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تُعَدّ مناطق ذات أهمية استراتيجية للولايات المتحدة. يناقش التقرير الأمن الإقليمي والعلاقات الدفاعية متناولاً حالتَي إيران و"إسرائيل" على وجه الخصوص، كما يستعرض المواقف الديبلوماسية المتفاوتة التي تبنتها حكومات منطقتَي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تجاه الغزو الروسي لأوكرانيا والحرب المستمرة، وكذلك يبحث كيفية تفاعل دول المنطقة مع العقوبات الاقتصادية، سواء ضدّ الحكومة الروسية أم رجال الأعمال الروس، هذا بالإضافة إلى انعكاس ما حدث على أسواق الطاقة والأمن الغذائي في المنطقة. ثم يتوجه التقرير ببعض التوصيات لأعضاء الكونجرس بالخطوات المستقبلية التي يمكن اتخاذها بهذا الخصوص، من حيث المراجعات والرقابة والاعتمادات ذات الصلة.

وهذا النص هو ترجمة لدراسة صدرت في منتصف سنة 2023، صادرة عن مركز خدمة أبحاث الكونجرس الذي يُعَدّ مصدراً مساعداً للجان الكونجرس وأعضائه في أعمالهم التشريعية وجلسات الاستماع، وكذلك في تشكيل السياسات، وللتوصل إلى قرارات بشأن العديد من القضايا الصعبة.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net